



السياسة النقدية واثرها على سيولة المصارف التجارية في العراق للمدة (2006-2020)

الباحث كرار جعفر عباس التميمي
جامعة تكريت كلية الإدارة والاقتصاد
krar1995820@gmail.com
07702997203

أ.م. حميد حسن خلف الجبوري
جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد
hameed.h.k@tu.edu.iq
07703787571

المستخلص:

تهدف الدراسة الى توضيح السياسة النقدية وادواتها وطبيعة عملها والتعرف على سيولة المصارف التجارية، والاشارة الى ابرز الادوات غير المباشرة التي تستخدمها السياسة النقدية لتحقيق اهدافها النهائية، وذلك من خلال منهج متكامل بين النظرية والتطبيق، ومن اجل تحقيق الهدف اعلاه اعتمد الباحثين الاسلوب النظري في المبحث الاول. ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثين خلال مدة الدراسة تتمثل في انخفاض نسبة التوظيف (الاستثمارات) والقروض الممنوحة الى الافراد والزبائن، في مصرف اشور الدولي، ومصرف الاهلي العراقي، ومصرف الاستثمار العراقي، والتي بلغت (12.06%) و (22.6%) و (26.4%) على التوالي، تعد مؤشر غير جيد للمصارف من ناحية حصول المصارف على الارباح العالية جراء استثمار اموالها، بالإضافة الى ذلك فهي دلالة على عدم كفاءة المصارف في تلبية القروض المصرفية لزيائنها واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات من منها: ضرورة قيام السياسة النقدية و البنك المركزي بالاهتمام بتنشيط القطاع المصرفي، وتوسيعه بما يخدم بناء بنية تحتية مصرفية متكاملة تواكب اهم التطورات التي تطرأ على النظام المصرفي العالمي، وضرورة العمل على اجراء المزيد من البحوث والدراسات، حول موضوع السياسة النقدية واثرها على الاداء المالي للمصارف التجارية، للتحقق من مدى تأثير هذه السياسة على الاداء المالي لهذه المصارف، الامر الذي سيساعد في عملية صنع واتخاذ القرار الاقتصادي السليم والمناسب لأجواء الاقتصاد العراقي، مما ينعكس بشكل ايجابي على السياسات الاقتصادية والمالية المستقبلية التي سوف تطبق في الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، المصارف التجارية، السيولة المصرفية.

Monetary policy and its impact on the liquidity of commercial banks in Iraq For the period (2006-2020)

Assistant Professor Hamid Hassan Khalaf Al-Jubouri
Researcher Karrar Jaafar Abbas Al-Tamimi
Tikrit University - College of Administration and Economics

Abstract:

The study aims to clarify monetary policy, its tools and the nature of its work, identify the liquidity of commercial banks, and point out the most prominent indirect tools used by monetary policy to achieve its ultimate goals, through an integrated approach between theory and practice, and in order to achieve the above goal, researchers adopted the theoretical method in the first topic. . Among the



most important conclusions reached by researchers during the study period is the low percentage of employment (investments) and loans granted to individuals and customers, in the Ashur International Bank, the National Bank of Iraq, and the Investment Bank of Iraq, which amounted to (12.06%) and (22.6%) and (26.4%) respectively, it is considered a bad indicator for banks in terms of banks getting high profits as a result of investing their money, in addition, it is an indication of the inefficiency of banks in meeting bank loans to their customers. The study concluded with a set of recommendations, including: the necessity of monetary policy and the bank The Central Bank pays attention to revitalizing the banking sector and expanding it to serve the building of an integrated banking infrastructure that keeps pace with the most important developments in the global banking system, and the need to conduct more research and studies on the subject of monetary policy and its impact on the financial performance of commercial banks, to verify the extent of the impact of this policy. on the financial performance of these banks, which will help in the process of making and taking the sound economic decision appropriate to the environment of the Iraqi economy, which will reflect positively on the existing economic and financial policies Futurism that will be applied in the Iraqi economy.

Keywords: monetary policy, commercial banks, bank liquidity.

المقدمة:

تعد السياسة النقدية جزءاً أساسياً من السياسات الاقتصادية العامة للدولة التي يمكن من خلالها تحقيق أهدافها المرسومة عن طريق التأثير في النشاط الاقتصادي، حيث يشار إلى أن السياسة النقدية مرت بعدة مراحل في التأثير على النشاط الاقتصادي، ونتيجة لذلك تباينت أهميتها تبعاً لأهداف سياسة الاقتصاد الكلي، ويتضح لنا الآن مدى تأثيرها وتوجيهها على عمل المصارف، بما في ذلك المصارف التجارية، التي يتحقق دورها وأهدافها من خلال تأثيرها على السيولة المصرفية، نظراً لما تتمتع به السيولة في المصارف التجارية من أهمية كبيرة وتميزة ولما تحظى به المصارف من مكانة هامة على الساحة الاقتصادية من خلال دورها الفريد في توفير الموارد المالية، ولأنها تمثل أهمية كبيرة للمؤسسات خاصة في الفترة الحالية نظراً لما يشهده العالم من تغيرات كبيرة وافلاس العديد من المؤسسات الكبيرة، إذ تهدف المصارف التجارية إلى قياس حجم السيولة المتوفرة لديها، وتختلف السيولة من مصرف لآخر حسب نوع وحجم المصرف المستفيدين منه، إذ يركز المودعون على السيولة بينما يركز المساهمون على الربحية.

مشكلة الدراسة:-



هناك سوء في استخدام ادوات السياسة النقدية المطبقة على السيولة في المصارف التجارية في العراق اذ لم تتمكن من تحقيق اهدافها بالشكل المطلوب وقد انعكس ذلك على التغير في حركة المؤشرات المصرفية وعدم استقرار سيولتها، مما ينعكس على طبيعة الاستثمار في الاقتصاد القومي ويصبح من الصعوبة تحقيق الاهداف المنوطة بالمصارف التجارية وتوجيه المدخرات الى عملية التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي.

هدف الدراسة:-

تهدف الدراسة إلى التعرف على معرفة مستوى السياسة النقدية وأدواتها المختلفة خلال مدة الدراسة و مستوى السيولة في المصارف التجارية في العراق خلال مدة الدراسة، وكذلك معرفة حجم التأثير الذي تمارسه السياسة النقدية في السيولة المصرفية للمصارف (عينة الدراسة) خلال مدة الدراسة.

اهمية الدراسة:-

معرفة الاثر الذي تمارسه السلطة النقدية عن طريق اتخاذ الاجراءات والتدابير المتمثلة في أدواتها غير المباشرة (سعر اعادة الخصم، الاحتياطي النقدي القانوني، عمليات السوق المفتوحة) والمباشرة لتوجيه عمل المصارف التجارية والرقابة عليها وتجنب حدوث مخاطر وازمات في سيولتها، باعتبارها خطر يهدد عمل المصارف، والوصول الى افضل الحلول والمعالجات عن طريق استخدام ادوات السياسة النقدية المناسبة للوصول الى الهدف النهائي المتمثل في الوصول الى مستوى عال من السيولة في المصارف التجارية.

فرضيات الدراسة:-

- من خلال العرض السابق والتساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:
- 1- هناك علاقة اثر طردية لسياسة سعر اعادة الخصم على اداء المصارف التجارية.
 - 2- هناك علاقة اثر طردية لنسبة الاحتياطي النقدي القانوني على المصارف التجارية.
 - 3- هناك علاقة اثر طردية لعمليات السوق المفتوحة على المصارف التجارية.

حدود الدراسة:-

الحدود الزمانية والحدود المكانية للبحث تتلخص بالاتي:

- 1- الحدود الزمانية للبحث هي المدة المحصورة بين عام (2006 - 2020).
- 2- الحدود المكانية للبحث هو الاقتصاد العراقي والمصارف التجارية العراقية.
- 3- عينة البحث هي مجموعة مختارة من المصارف التجارية العراقية.

المبحث الاول : الاطار النظري للسياسة النقدية

اولا: مفهوم السياسة النقدية

مصطلح السياسة النقدية ظهر لأول مرة في الأدبيات الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر، وتطورت في القرن العشرين حيث اتخذ أبعاداً أوسع وأهمية أكبر في معالجة المشكلات الاقتصادية التي تسببها الدورات الاقتصادية المتكررة، وبالتالي أصبحت جزءاً من السياسة الاقتصادية العامة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية العامة، (Holm, 2021, 29).



وتعد السياسة النقدية، إلى جانب السياسات الأخرى كالسياسة التجارية والسياسة المالية وسياسة الأسعار، جزءاً لا يتجزأ من السياسات الاقتصادية العامة التي تنتهجها الدولة للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على الاستثمار والأسعار والإنتاج والدخل، (الدعيمي، 2010، 24)، وقد عرّف كينت (kent) السياسة النقدية على أنها مجموعة من الأساليب التي تستخدمها الإدارة النقدية للتحكم في المعروض النقدي من أجل تحقيق هدف اقتصادي محدد، مثل هدف التوظيف الكامل. (حداد و هزلول، 2008، 183).

ثانياً: اهداف السياسة النقدية

1- استقرار مستوى الاسعار (Price level stability)

تهدف السياسة النقدية إلى محاربة التغيرات في مستوى الاسعار واتجاهها نحو الارتفاع بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك لان ارتفاع الاسعار سوف يؤدي الى انخفاض قيمة النقود، معنى ذلك تدهور وتراجع القوة الشرائية للنقود، والذي يؤدي الى اثار سلبية على مستوى توزيع الدخل والثروات وتوجيه الموارد الاقتصادية نحو الانتاجية المختلفة، إذ ان ارتفاع مستوى الاسعار يحقق نفعا للمدينين على حساب الدائنين و ذلك بسبب عدم تكيف اسعار الفائدة مع الارتفاع الحاصل في مستويات الاسعار، مما يؤثر على اعادة توزيع الدخل والثروة بين الدائن والمدين (العبيدي، 2009، 4).

2- تحقيق مستوى مرتفع من الاستخدام (Achieving a high level of usability):

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية في تحقيق مستوى عالٍ من التوظيف والتشغيل، و الهدف هو أن تلتزم السلطة النقدية بالحفاظ على النشاط الاقتصادي عند مستوى عالٍ من استخدام الموارد الطبيعية والبشرية (الدليمي، 1990، 586)، حيث تعمل السياسة النقدية على رفع حجم الطلب الكلي إلى مستوى الاستخدام اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة، فهي تعمل للحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي وتجنب البطالة، و الحد من آثارها الضارة على النشاط الاقتصادي وفي هذا الاطار تهدف السياسة النقدية من خلال اتباع سياسات وإجراءات الائتمان التي تحفز الاستثمار وتعزز مستوى الاستخدام، إلى إبقاء مستوى الاستخدام والناتج المحلي الإجمالي أعلى من كمية المعروض النقدي من أجل الحفاظ على استقرار الأسعار وتجنب الموجات غي المرغوب فيها (حبي، 2013، 33).

3- تشجيع النمو الاقتصادي (Encouraging economic growth)

مما لا شك فيه ان النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية ، ومبدأ النمو هو الاستثمار والحركة المستمرة لطاقت الإنتاج، مما يعني تنشيط الطلب الكلي من خلال سياسة نقدية توسعية و زيادة النمو الاقتصادي مع الحفاظ على معدلات تضخم معتدلة، وتؤثر هذه السياسة على أحد أهم محاور النمو الاقتصادي وهو الاستثمار، حيث إنه لا يعني فقط معدل استثمار أعلى، والمزيد من رأس المال لكل عامل، ولكن أيضاً طريقة مهمة يحدث بها التقدم التكنولوجي طالما يتم تجسيد الابتكارات في كثير من الأحيان بمعدلات جيدة، ويكون اختراع آلة جديدة عديم الفائدة من حيث زيادة الإنتاجية ما لم تقوم الشركات بتركيبها (حبي، 2013، 32).



4- تحسين ميزان المدفوعات (Improving balance of payments)

ميزان المدفوعات هو حساب أو سجل لجميع المجموعات والمفاوضات المتعلقة بالقيمة المالية لجميع المعاملات التي تحدث بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة معينة.

إن تحقيق التوازن الخارجي هو هدف مهم من أهداف السياسة النقدية لأنه يمكننا الحكم على فعالية السياسة النقدية في تحقيق هذا الهدف من خلال تحسين وضع ميزان المدفوعات من جهة وتحقيق استقرار سعر الصرف من جهة أخرى. كما تلعب السياسة النقدية دوراً مهماً في تحسين وضع ميزان المدفوعات، وذلك من خلال رفع أسعار الفائدة لجذب رأس المال الأجنبي وتطبيق نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي الى تشجيع الصادرات مع الحد من الواردات، إذ ان تخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري اذا نجح فعلاً في زيادة الصادرات وخفض الواردات.(الجنابي، 2014، 269).

5- العمل على استقرار اسعار الصرف (Stabilizing exchange rates)

يمكن القول بأن سعر الصرف هو نسبة مبادلة عملة بلد ما إلى وحدات من عملة بلد آخر، أو هو عدد وحدات العملة المحلية التي تعادل أو تقابل وحدة نقدية أجنبية واحدة، أو العكس(المعالي وآخرون، 2018، 165).

هنا يدرك البنك المركزي الأضرار الناجمة عن الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار العامة، لذا يعد هدف استقرار الأسعار هو أحد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية للحفاظ على معدلات تضخم منخفضة، لان استمرار التضخم ينعكس على توزيع الدخل والثروة، ويرجع ذلك أساساً إلى الاختلاف في الأصول والخصوم التي يمتلكها على الأفراد.

1- قرار الاستثمار: ويقصد بها مجموعة من القرارات التي تتعلق بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لاقتناء مختلف انواع الموجودات لديها.

2- قرار التمويل: ويقصد بها تلك القرارات المتعلقة بكيفية اظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الموارد اللازمة والكافية للمصارف التجارية.

ثالثاً: مفهوم السيولة المصرفية

هناك العديد من التعاريف لتحديد مفهوم السيولة حيث تشير الى قدرة الموجود في التحول الى نقد سائل بأقصى سرعة وسهولة وبأقل تكلفة، او هي قدرة اي موجود في التحول الى نقد بسرعة وبدون اي خسارة قياساً بكلفة الشراء الاصلية (المطيري، 2016، 104)، كذلك تعرف السيولة بأنها قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية والتي تنشأ لتلبية طلبات العملاء للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لسد حاجات المجتمع، وتسديد جميع الالتزامات التجارية نقداً والاستجابة لطلبات الائتمان ومنح القروض (دنوره، 2017، 424).



رابعاً: أهمية السيولة المصرفية

تعتبر السيولة المصرفية ذات أهمية كبيرة خاصة بالنسبة للمصارف التجارية بالمقارنة مع المؤسسات الغير مالية، حيث تكون تدفقات الارصدة النقدية من وإلى المصارف كبيرة بالمقارنة بقاعدة رأس مال المصرف، إضافة الى صعوبات التوقع بحجم وتوقيت انسياب الارصدة النقدية خارج المصرف، وقد تحتاج المصارف التجارية الى السيولة لمواجهة طلبات عملائها النقدية، ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة اما من خلال الاقتراض من المصارف او سحب الودائع التي يمتلكونها لدى المصارف، حيث ان هذا الاحتياج مستمر مما يتطلب من المصارف التجارية ان تكون مستعدة دائماً لمواجهة مثل هكذا احتياجات (ابو رحمه، 2009، 18).

خامساً: ابعاد السيولة المصرفية

للسيولة ثلاث ابعاد تشمل التالي (الزري، 2021، 28):

- أ - الوقت: ويقصد به السرعة التي يمكن من خلاله تحويل الاصل الى نقد.
- ب - المخاطرة: ويقصد بها احتمالية انخفاض قيمة ذلك الاصل او احتمالية اهمال او تقصير المصدر بطريقة ما في هذا الانخفاض.
- ت - التكلفة: وهي الكلفة المالية او الكلف الاخرى التي يجب تحملها عند تنفيذ هذا التغيير.

المبحث الثاني: تحليل واقع السياسة النقدية واثرها على سيولة المصارف التجارية في العراق اولاً: السياسة النقدية في العراق

اتسمت السياسة النقدية في العراق قبل عام 2003 بارتباطها الوثيق بالسياسة المالية وبالقرار السياسي بحكم ان البنك المركزي كان يعتبر مؤسسة نقدية تابعة للدولة قانونياً وإدارياً، (البكري، 2020، 122). لكن في العقود الأخيرة منحت معظم الدول حول العالم بنوكها المركزية صفة الاستقلالية، وكان العراق من الدول التي منحت البنك المركزي وضع الاستقلال بعد عام 2003 من أجل تعزيز الأداء الاقتصادي على المدى الطويل، وان صفة الاستقلالية التي نص عليها القانون الخاص بالبنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 تنص على تحقيق اهداف البنك في التصدي للتضخم والحفاظ على استقرار سعر الصرف، والسيطرة على مناسيب السيولة، والمساهمة في الحفاظ على مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي، والحفاظ على استقرار النظام المصرفي العراقي. وتحقيق هذه الاهداف يتطلب عدم تدخل الحكومة والسياسة المالية في عمل السياسة النقدية واستقلالها التام عن التدخل الحكومي، بشرط ان يكون عملها على درجة عالية من الشفافية والمصادقية امام السلطة التنفيذية والتشريعية والجمهور، (الفهداوي، 2020، 53)،

ثانياً: تحليل ادوات السياسة النقدية في العراق للمدة (2006- 2020)

1- سعر اعادة الخصم: Re-discount price

يعد سعر اعادة الخصم من اقدم الادوات التي استخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف الى سوق النقد ويقصد به سعر الفائدة الذي يخضم به البنك المركزي الاوراق المالية التي تقوم



المصارف التجارية بخصمها لديه بهدف الحصول على احتياطات نقدية من اجل تمويل عملياتها في منح الائتمان للأفراد والمؤسسات، (الشيباني، 2018، 170).

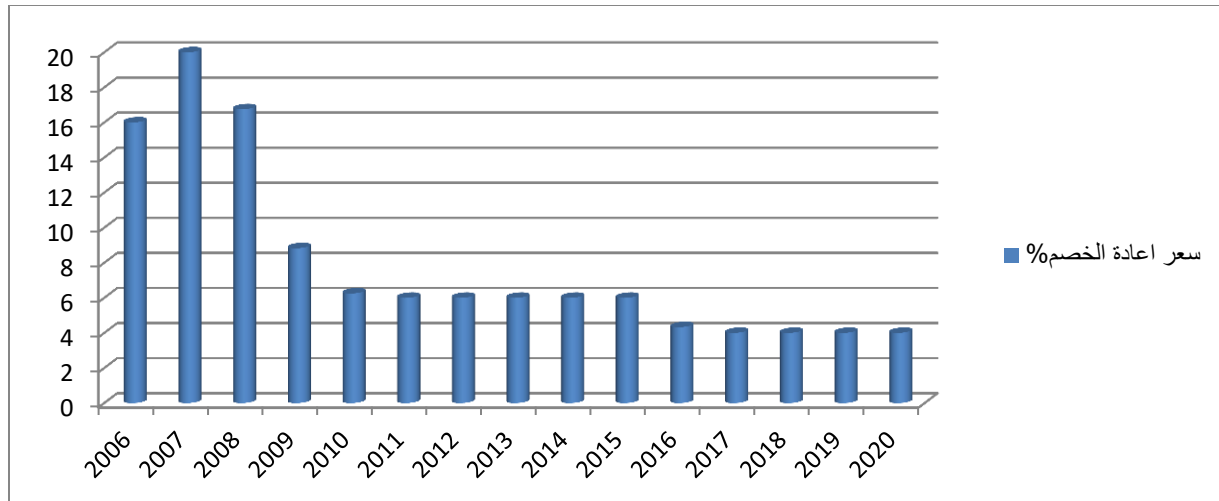
وقد اعتمد البنك المركزي العراقي في 2004/3/1 سياسة نقدية جديدة، اذ قام بتحرير اسعار الفائدة بعد الحصول على الاستقلالية عن السياسة المالية واتباع سياسة السوق، اي ترك اسعار الفائدة للمصارف لتحديد على اساس الكفاءة وحدود المنافسة فيما بينها، لقد ساهم هذا الاجراء من قبل البنك المركزي في تخفيض اسعار الفائدة على الودائع والائتمان وابقاءه سعرا تأشيرياً يتم من خلاله تحديد الاسعار في الاسواق الاولى والثانوية للسوق النقدية، واسعار الفائدة على القروض التي يقوم بمنحها بوصفه الملجأ الاخير للإقراض، (الفهداوي، 2020، 55).

جدول (1) سعر اعادة الخصم في العراق للمدة (2006- 2020)

السنوات	سعر اعادة الخصم %
2006	16
2007	20
2008	16.75
2009	8.83
2010	6.25
2011	6
2012	6
2013	6
2014	6
2015	6
2016	4.33
2017	4
2018	4
2019	4
2020	4

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث للمدة (2006- 2020).

شكل (1) تطور سعر اعادة الخصم في العراق للمدة (2006- 2020).



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول (1).

يتضح من الجدول (1) والشكل (1) تطور سعر اعادة الخصم في العراق للمدة (2006-2020)، إذ يلاحظ ان سعر السياسة طرأ عليه تغيير عما كان عليه في سابق عهده قبل الاستقلالية نتيجة قيام البنك المركزي ببعض التعديلات عليه ليصبح (16%) في عام 2006، ثم عملت السياسة النقدية بعد ذلك على رفع سعر اعادة الخصم ليصل الى (20%) عام 2007، ومن البديهي بأن البنك المركزي قد اتبع سياسة نقدية انكماشية تقييدية من اجل تحقيق هدف تخفيض معدلات التضخم والسيطرة عليها، وفي المقابل تعمل المصارف التجارية على زيادة سعر الخصم (اي الفائدة) على الاوراق المالية والتجارية المقدمة التي يقدمها الافراد المشروعات والمؤسسات المالية، مما يؤدي ذلك الى سحب كمية كبيرة من النقود المتداولة في السوق النقدي، لكن البنك المركزي عاود الى خفض سعر اعادة الخصم ليبلغ (16.75%) في عام 2008، وفي هذا الاطار فان البنك المركزي قد اتبع سياسة نقدية توسعية بعد ان نجح في تخفيض معدلات التضخم.

وتماشيا مع ما تم ذكره قد استمرت السلطة النقدية في تخفيض معدل سعر الخصم حيث بلغ ما نسبته (8.83%) في عام 2009، ليصل الى (6.25%) في عام 2010، ليستقر عند (6%) للأعوام من (2011-2015)، لتحقق الاستقرار ورفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تحفيز النشاط الائتماني بهدف تمويل المشروعات التنموية، واستمر البنك المركزي في اتباع سياسة نقدية توسعية ولاسيما استمراره في تخفيض سعر الخصم ليبلغ (4.33%) في عام 2016، وواصل التخفيض ليستقر عند (4%) للأعوام (2017-2020).

2-عمليات السوق المفتوحة: Open market operations

وفي نفس الصدد تعد عمليات السوق المفتوحة من الادوات المهمة التي لجأ اليها البنك المركزي بعد عام 2003 لتحقيق اهدافه، اذ ومن خلالها يستطيع البنك المركزي العراقي التأثير على الاداء المالي للمصارف التجارية عن طريق التأثير على السيولة المصرفية واسعار الفائدة للأجل القصيرة في السوق النقدية من خلال الادارة الجيدة للسيولة باستخدام مزادات بيع وشراء الاوراق المالية، (حبي، 2013، 88) حيث وفقا لهذه العمليات يقوم البنك المركزي بالبيع والشراء الفوري والمباشر للأوراق المالية، بشرط ان تتم تلك العمليات للأوراق الحكومية في السوق الثانوية، وعلى الرغم من الاهمية الكبيرة والمباشرة لهذه الاداة الا ان

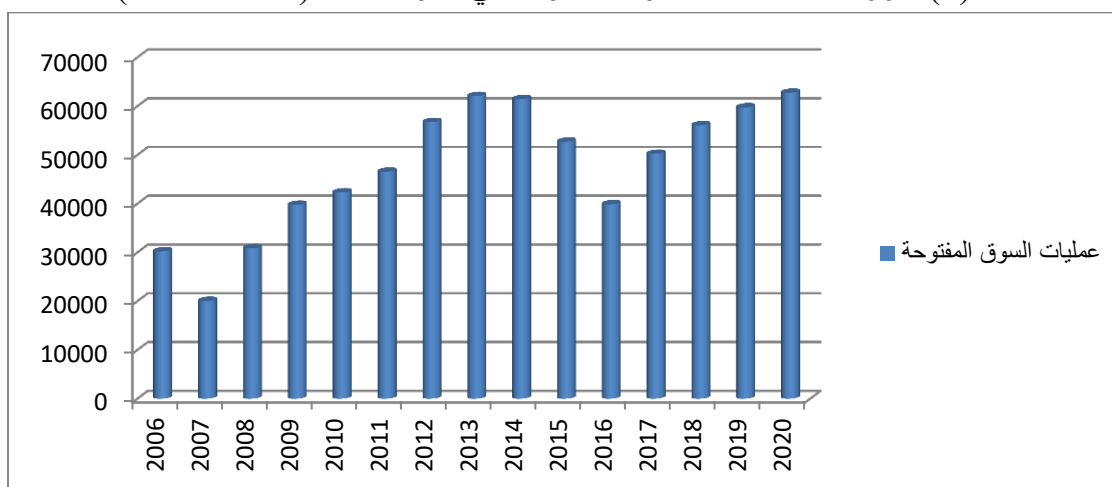
البنك المركزي العراقي لم يقوم بممارستها بمفهومها الصحيح والتقليدي منذ تأسيسه وحتى عام 2004، حيث انحصرت العمليات التي مارسها في تلك المدة بين حوالات الخزينة والسندات الحكومية في السوق الاولى، (الشيباني، 2018، 170). ويوضح الجدول (3) تطور عمليات السوق المفتوحة في الاقتصاد العراقي للمدة (2006-2020).

جدول (2) عمليات السوق المفتوحة ومعدل التغير السنوي في العراق للمدة (2006-2020)
(المبلغ بالمليار)

السنوات	عمليات السوق المفتوحة (1)	معدل التغير السنوي % (2)
2006	30227	----
2007	20054	- 33.66
2008	30861	53.91
2009	39770	28.87
2010	42320	6.41
2011	46563	10.02
2012	56724	21.82
2013	62067	9.41
2014	61452	- 0.99
2015	52721	- 14.20
2016	39893	- 24.33
2017	50219	25.88
2018	56088	11.68
2019	59764	6.56
2020	62754	5.01

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث للمدة (2006-2020).

شكل (2) تطور نسب عمليات السوق المفتوحة في العراق للمدة (2006- 2020).



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول (2).

يتضح من الجدول (2) والشكل (2) يلاحظ ان عمليات السوق المفتوحة المتمثلة بفاضة بيع العملة قد بلغت (30227) مليار دينار في عام 2006، واستمرت عمليات السوق المفتوحة في الارتفاع لتبلغ اعلى مستوى لها في عام 2013 اذ بلغت (62067) مليار دينار، الا ان هذه العمليات انخفضت في عام 2014 لتسجل (61452) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (0.99 -)، لتواصل بذلك انخفاضها لتصل الى (39893) مليار دينار عام 2016، نتيجة تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمتين كبيرتين اثرت عليه بشكل كبير، اولها تعرض العراق الى هجوم ارهابي كبير من قبل عصابات داعش الارهابية، وسقوط مدن كبرى بيد التنظيم الارهابي تحتوي على مؤسسات نقدية ومالية مهمة منها مدينة الموصل وفرع البنك المركزي فيها، والانهايار المفاجئ والسريع لأسعار النفط عالميا مما انعكس ذلك على الميزانية العامة للبلد، واستمرت بالانخفاض حتى عام 2017، ثم عاودت الارتفاع عام 2018 لتبلغ (56088) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (11.68)، وذلك نتيجة تحسن الوضع الامني بعد استعادة الدولة تلك المدن وطرد التنظيمات الارهابية من جهة، ومن ناحية اخرى استعادة اسعار النفط عالميا عافيتها لترتفع محققة بذلك زيادة حصيله الايرادات النفطية والتي ترفد عمليات السوق المفتوحة بالعملة الاجنبية، لتستمر في الارتفاع ايضا في عامي (2019- 2020)، لتسجل (62754) مليار دينار ومعدل تغير (5.01) في عام 2020.

3- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني: Statutory cash reserve ratio

ان السيطرة على السيولة في الاجل القصير تعد من اهم تدابير سياسة الاستقرار التي تسعى اليها السياسة النقدية، وان تحقيق هدف خفض التضخم سواء كان ذلك في الاجل القصير او المتوسط يتطلب السيطرة على متطلبات السيولة وان الحد الادنى للسيطرة على السيولة في ظرف مثل الاقتصاد العراقي هي نسبة الاحتياطي القانوني، (حبي، 2013، 96).

وفي كانون الاول عام 2004 تم تحديد متطلبات (الاحتياطي النقدي القانوني) من قبل السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي بنسبة (25%) من مجموع الوداع بغض النظر عن طبيعتها، على ان يحتفظ المصرف بنسبة (20%) من ودائعه لدى البنك المركزي وما نسبته (5%) في خزانته، وذلك لتنفيذ السياسة النقدية ولتقادي



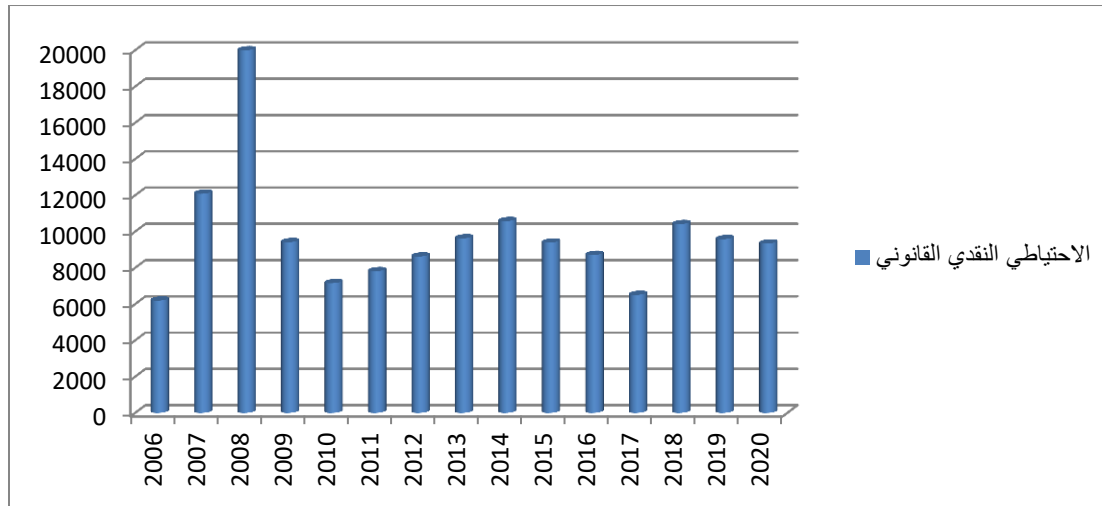
السحب المفاجئ من قبل العملاء وكذلك لسحب جزء من السيولة المالية العالية في السوق النقدي التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، وبقت هذه النسبة ثابتة دون تغير من عام 2004 حتى عام 2009، وتنفيذا للسياسة النقدية قام البنك المركزي في عام 2010 بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني مرتين في محاولة منه للتأثير على مناسيب السيولة وتشجيع الاستثمار وتحفيز المصارف على التوجه نحو اقتصاد السوق، حيث انخفضت النسبة من (25%) الى (20%) وبعد ذلك الى (15%) على جميع الودائع المصرفية سواء كانت ودائع حومية او قطاع خاص، وبذلك يحتفظ بما نسبته (10%) لدى البنك المركزي العراقي و(5%) يحتفظ بها في خزائن المصرف، مما يزيد من السيولة المصرفية وتزداد بذلك قدرتها على منح القروض وزيادة نسبة الاستثمار، (الشيباني، 2018، 169) واستمرت السلطة النقدية في استخدام هذه الاداء بما يخدم متطلبات اقتصاد السوق بهدف السيطرة على السيولة العامة في السوق النقدية.

جدول (3) الاحتياطي النقدي القانوني ومعدل التغير في العراق للمدة (2006-2020). (مليار دينار)

السنوات	الاحتياطي النقدي القانوني (1)	معدل التغير السنوي % (2)	نسبة الاحتياطي النقدي القانوني % (3)
2006	6192	----	25
2007	12084	95.16	75
2008	19993	65.45	75
2009	9416	- 52.90	50
2010	7155	- 24.01	45
2011	7814	9.21	15
2012	8624	10.37	15
2013	9626	11.62	15
2014	10576	9.87	15
2015	9390	- 11.21	15
2016	8707	- 7.27	15
2017	6505	- 25.29	15
2018	10409	60.02	15
2019	9580	- 7.96	14
2020	9340	- 2.50	15

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية للمدة (2006-2020).

شكل (3) مراحل تطور الاحتياطي النقدي القانوني في العراق للمدة (2006-2020).



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول (3)

ويلاحظ من الجدول (3) والشكل (3) ان ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني للأعوام (2006-2008)، كان بسبب ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الحكومية، مما يعكس الاهمية الكبيرة والحساسية للودائع الحكومية في المصارف التجارية، حيث تشكل هذه الودائع نسبة كبيرة من الودائع الاخرى لدى الجهاز المصرفي، ثم اخفض مقدار الاحتياطي النقدي القانوني بعد ذلك بمستويات متفاوتة حتى عام 2014، وذلك بسبب اتباع السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية اذ تم تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي ابتداءً من عام 2011، في المقابل نلاحظ زيادة مقدار نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ليصل الى (10576) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (9.87%) في عام 2014، وهو اعلى مقدار، اذ يعكس ذلك زيادة رغبة المدخرين في التوجه نحو المصارف لاستثمار اموالهم، اما بالنسبة للأعوام (2015-2017) فيظهر بوضوح انخفاض مقدار نسبة الاحتياطي القانوني حيث بلغ (6505 %) مليار دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (25.29 - %) في عام 2017 وهو اقل مقدار، وذلك نتيجة احتلال عصابات (داعش) الارهابية عدد من المدن والمحافظات العراقية والانخفاض السريع والمفاجئ لأسعار النفط عالمياً مما انعكس ذلك على انخفاض الواردات النفطية والذي ادى بدوره الى ضعف ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي، وعلى الرغم من ان البنك المركزي قد ثبت نسبة الاحتياطي القانوني عند (15%) الا ان مقداره ارتفع الى (10409) مليار دينار عام 2018، نتيجة تحسن الظروف الامنية واستعادت الدولة للمدن المحتلة وتوجه الجمهور الى المصارف التجارية للاستثمار عن طريق الايداعات وارتفاع حصيلة الايرادات النفطية نتيجة ارتفاع اسعار النفط عالمياً، لكنه سرعان ما سجل انخفاضاً سريعاً في عام (2019-2020) بسبب انتشار فايروس كورونا (COVID-19)، وانخفاض اسعار النفط عالمياً نتيجة الجائحة والتوقف شبه التام للحياة الاقتصادية والتجارية في الاشهر الاولى من الوباء، مما ادخل معظم دول العالم بأزمات مالية حادة اقلت بضلالها على الاقتصاد العالمي وكان للاقتصاد العراقي النصيب الاكبر نتيجة الاغلاق وتوقف المصانع العاملة الكبرى وانخفاض الطلب على النفط مما ادى الى انخفاض اسعاره وانحساره الى مستويات متدنية، وادى ذلك الى انخفاض الواردات النفطية وغير النفطية في الموازنة العامة، ليؤدي ذلك الى انخفاض نسبة الاحتياطي النقدي في البنك المركزي العراقي الى



(9580) وبمعدل تغير سنوي بلغ (7.96 -)، ليستمر في الانخفاض نتيجة استمرار الجائحة ليصل الى (9340) وبمعدل تغير سنوي بلغ (2.50 -)

ثالثاً: مؤشر السيولة

يمثل هذا المؤشر قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية الحالية والمتوقعة، وتعتمد المصارف التجارية بشكل كبير في مواردها على الودائع مما يتطلب منها الاستعداد لمواجهة السحوبات المفاجئة من قبل المودعين، والاستمرار في تقديم التسهيلات الائتمانية والقروض، وان انخفاض السيولة يؤدي الى انخفاض ثقة المودعين بالمصرف، (جميل وسعد، 2007، 122) ومن نسب السيولة الاتي: (الفهداوي، 2020، 44-45).

أ- نسبة الرصيد النقدي :

يتضح من الجدول (4) والشكل (4) الى قيم احتساب نسبة الرصيد النقدي للمصارف عينة الدراسة، ولكل سنة من سنوات البحث، اذ يظهر بشكل عام ان هناك تبايناً واضحاً فيما بين المصارف، وذلك من خلال الانخفاض والارتفاع ولاسيما خلال المدة (2006-2013) مع افضلية واضحة للمصرف الاهلي العراقي، اذ سجل اعلى نسبة له في عام 2006 والتي بلغت نحو (635.4%)، في حين سجل مصرف اشور الدولي اعلى نسبة رصيد نقدي له في عام 2007 بواقع بلغت نسبته (630.3%)، اما مصرف الاستثمار فقد سجل اعلى نسبة له في عام 2017 حيث بلغت نسبة (469.9%). في حين ان مصرف الاهلي العراقي قد سجل ادنى نسبة له في عام 2014 بلغت (113.4%) وذلك بسبب ازمة داعش التي اثرت بشكل سلبي على واقع المصارف العاملة في العراق بشكل عام، اما مصرف الاستثمار العراقي فقد سجل ادنى نسبة له في عام 2010 والتي بلغت نحو (46.8%) وذلك نتيجة لانخفاض قيمة النقد لدى المصرف نفسه من (26.104) مليار دينار في عام 2009 الى (1.177) مليار دينار في عام 2010، اما مصرف اشور فقد سجل ادنى نسبة له في عام 2009 اذ بلغت نحو (40%) وذلك بسبب انخفاض اجمالي الودائع من (94.927) مليار دينار في عام 2008 الى نحو (86.055) مليار دينار في عام 2009.

وبشكل عام فان افضل نسبة في المتوسط العام لمدة الدراسة قد تحقق لدى مصرف الاهلي العراقي وبنسبة (253.4%) يليه مصرف الاستثمار العراقي بنسبة في المتوسط بلغت نحو (242%)، وجاء بعدهما مصرف اشور بنسبة بلغت في المتوسط نحو (207.8%)، ونجد ان النسب في المتوسط متقاربة الى حد كبير، وهذا يعكس الية التفاهم في ادارات المصارف العاملة في العراق، من حيث دراسة واقع المخاطر والقروض وغيرها من الامور التي تؤثر على اداء المصارف التجارية، فضلاً عن اتباع قرارات البنك المركزي بصورة تامة.

جدول (4) نسبة الرصيد النقدي لدى المصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)

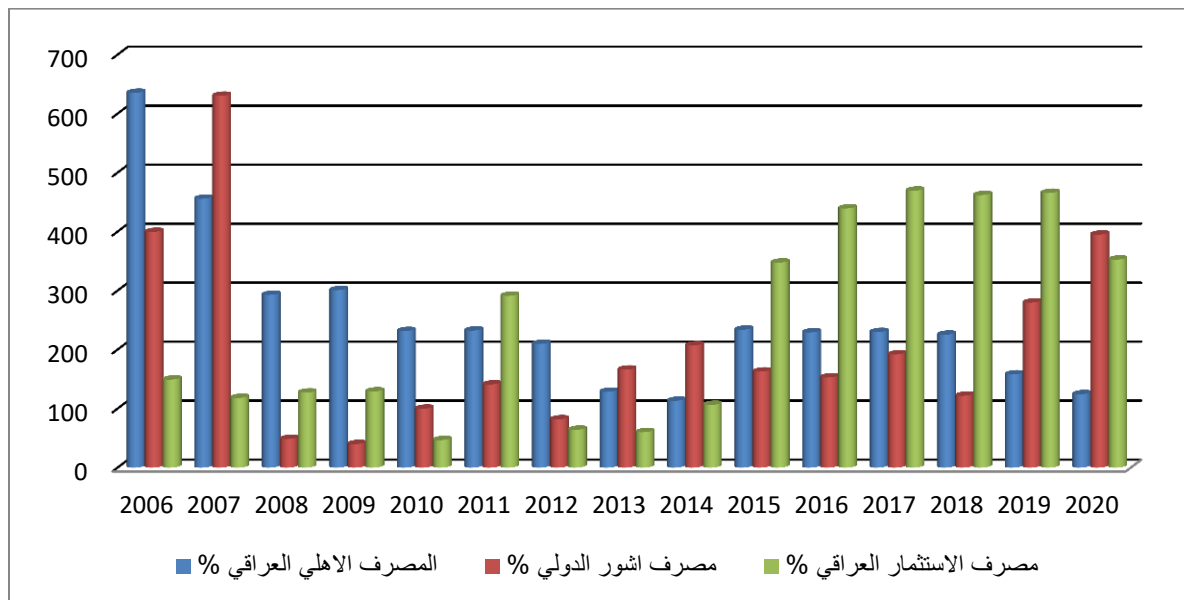
السنة	المصرف الاهلي العراقي %	مصرف اشور الدولي %	مصرف الاستثمار العراقي %
2006	635.4	399.6	149.4
2007	455.8	630.3	118.2



127.3	48.7	293.0	2008
129.2	40.0	301.0	2009
46.8	99.9	231.6	2010
291.3	141.1	232.4	2011
64.2	81.9	209.9	2012
60.2	166.2	128.6	2013
106.4	207.3	113.4	2014
347.6	162.9	233.9	2015
439.4	153.0	229.3	2016
469.6	192.0	229.9	2017
462.1	121.9	225.4	2018
465.7	279.8	158.0	2019
352.7	395.1	124.5	2020
% 242.0	% 207.8	% 253.4	المتوسط العام

المصدر : النسب من استخراج الباحثين بالاعتماد على بيانات المصارف في الحسابات الختامية لسنوات (2006-2020).

شكل (4) نسبة الرصيد النقدي لدى المصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020).





المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول (6).
ب- نسبة الاحتياطي القانوني :

يعد مؤشر احتساب نسبة الاحتياطي القانوني من اهم المؤشرات في المصارف التجارية، لأنه يعكس مدى قدرة وقابلية المصارف على مواجهة السحوبات وتلبية طلبات القروض، وهي نسبة تحدد قانونا وتحسب من الودائع حسب انواعها والهدف منها حماية المودعين، وتتراوح هذه النسبة التي يحددها البنك المركزي وفقا للسياسات الاقتصادية ما بين (20-35%) ، من خلال الجدول (5) والشكل (5) فان نسبة الاحتياطي القانوني لمصرف الاهلي واشور والاستثمار العراقي قد بلغت في المتوسط نحو (160.4% و 66.8% و 90.6%) على التوالي ، وهي اعلى من النسبة التي حددها البنك المركزي ، بذلك فان المصارف عينة الدراسة باستطاعتها ان تواجه السحوبات المالية وتقديم القروض الى الافراد والشركات ، فضلا عن سياسة البنك المركزي بزيادة راس مال المصارف التجارية وهذا ما نلاحظه من خلال ارتفاع راس مال المصارف عينة الدراسة من (25) مليار دينار الى نحو (250) مليار دينار خلال المدة (2006-2020).

وعليه، فان اعلى نسبة قد تحققت في المصرف الاهلي في عام 2006 بلغت (415.1%) وذلك بسبب ارتفاع الارصدة النقدية قياسا بالودائع حسب انواعها، وجاء مصرف اشور الدولي في المرتبة الثانية من حيث نسبة الاحتياطي في عام 2017 بنسبة بلغت (163.5%)، يليه مصرف الاستثمار العراقي بنسبة بلغت نحو (136.1%) في ذات العام، وهذا يدل على ارتفاع النقد لدى المصرف نسبة الى اجمالي الودائع، اذ حقق مصرف اشور ارتفاع في النقد من (116) مليار دينار في عام 2016 الى نحو (123) مليار دينار في عام 2017 ، نسبة الى انخفاض الودائع فيه الى نحو (94) مليار دينار في عام 2016 الى نحو (75) مليار دينار في عام 2017، اما مصرف الاستثمار العراقي فقد ارتفع النقد فيه الى نحو (334) مليار دينار في عام 2017 بعدما كان نحو (318) مليار دينار في عام 2016، نسبة الى انخفاض الودائع من (254) مليار دينار في عام 2016 الى نحو (246) مليار دينار في عام 2017 . والعكس تماما نلاحظه في تحقيق ادنى نسبة للمصارف الثلاثة، اذ كان نصيب مصرف اشور بأدنى نسبة تحقق في عام 2011 بنسبة (8.2%) وذلك بسبب ارتفاع الودائع الى النقد ، وللسبب نفسه حقق مصرف الاستثمار ادنى نسبة له في عام 2010 بنحو (39%)، والمصرف الاهلي في عام 2020 بنسبة (57%).

جدول (5) نسبة الاحتياطي القانوني في المصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020).

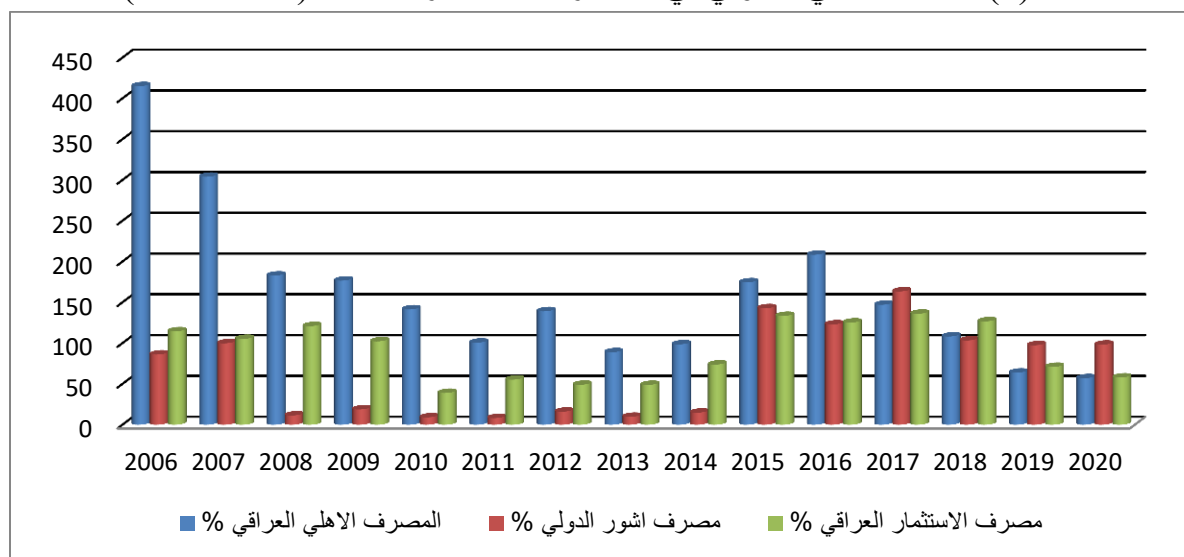
السنة	المصرف الاهلي العراقي %	مصرف اشور الدولي %	مصرف الاستثمار العراقي %
2006	415.1	86.1	114.5
2007	304.0	99.9	105.2
2008	182.9	11.4	120.9
2009	176.7	18.8	102.3
2010	141.4	9.1	39.0



55.3	8.2	100.7	2011
49.0	16.0	139.1	2012
48.8	9.7	88.9	2013
73.8	14.8	98.6	2014
133.4	142.8	174.6	2015
125.3	123.0	208.4	2016
136.1	163.5	147.1	2017
126.8	103.4	108.2	2018
70.9	97.5	63.9	2019
57.9	98.2	57.0	2020
% 90.6	% 66.8	% 160.4	المتوسط العام %

المصدر : النسب من استخراج الباحثين بالاعتماد على بيانات المصارف في الحسابات الختامية لسنوات (2006-2020).

شكل (5) نسبة الاحتياطي القانوني في المصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول (7)
ت- نسبة التوظيف (الاستثمار):

على المستوى المحلي يشير هذا المؤشر الى مدى ملائمة توظيف الاموال المتاحة للمصارف والمتأنية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية من قروض وسلف وغيرها، وترتبط بصورة عكسية مع حجم السيولة المصرفية، وحيث ان انخفاض هذه النسبة تعني انخفاض التوظيف (الاستثمارات) والقروض الممنوحة الى



الأفراد والزبائن، ونجد من خلال الجدول (6) والشكل (6) أن أدنى نسبة توظيف في المتوسط قد تحقق في مصرف اشور الدولي بنسبة متوسطة بلغت نحو (12.06%) خلال مدة البحث، يليه مصرف الاهلي العراقي بنسبة متوسطة نحو (22.6%)، وبعدها مصرف الاستثمار العراقي بنسبة بلغت (26.4%)، واستنادا الى ما سبق فإن مصرف اشور كان متحفظا في منح القروض الى الزبائن والاقل توظيفا وهذا مؤشر غير جيد للمصرف من ناحية حصول المصرف على الارباح العالية جراء استثمار امواله، بالإضافة الى ذلك فهي دلالة على عدم كفاءة المصرف في تلبية القروض المصرفية لزبائنه، الا انه لا يواجه خطورة الى حد كبير بسبب ارتفاع سيولته المصرفية في حال السحب المفاجئ للودائع. وعلى خلاف ذلك جاء مصرف الاستثمار العراقي، ليحقق اعلى نسبة توظيف بين المصارف عينة البحث خلال المدة المذكورة، وعليه فقد حقق المصرف ارباح عالية للمصرف، اما مصرف الاهلي فجاء متحفظا في منح القروض وابقاء سيولة تحت اليد، بالتالي فقد وازن بين ارباحه وحجم المخاطر التي يتعرض لها في حال السحب المفاجئ للودائع من قبل زبائنه

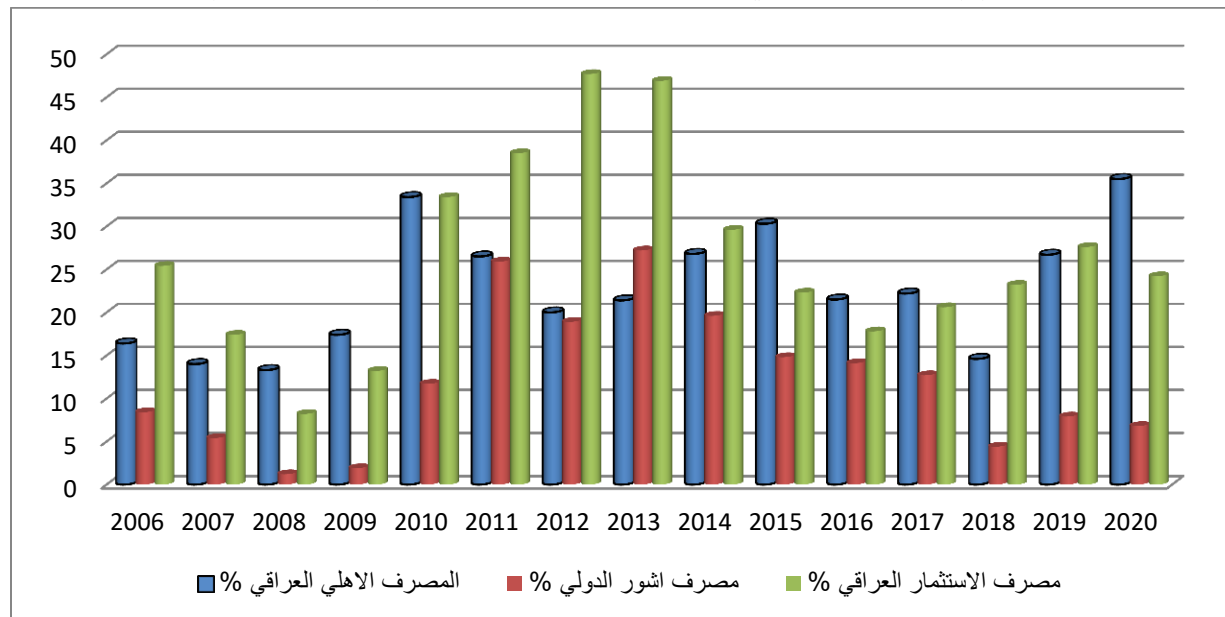
جدول (6) نسبة التوظيف في المصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)

السنة	المصرف الاهلي العراقي %	مصرف اشور الدولي %	مصرف الاستثمار العراقي %
2006	16.4	8.4	25.4
2007	14.0	5.4	17.4
2008	13.3	1.2	8.2
2009	17.4	1.9	13.2
2010	33.4	11.7	33.4
2011	26.5	25.9	38.5
2012	20.0	18.9	47.7
2013	21.4	27.2	46.9
2014	26.8	19.6	29.6
2015	30.3	14.8	22.3
2016	21.5	14.1	17.8
2017	22.2	12.7	20.6
2018	14.6	4.4	23.2
2019	26.7	7.9	27.6
2020	35.5	6.8	24.2
المتوسط العام %	% 22.6	% 12.06	% 26.4



المصدر : النسب من استخراج الباحثين بالاعتماد على بيانات المصارف في الحسابات الختامية لسنوات (2006-2020).

شكل (6) نسبة التوظيف في المصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020).



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول (8).

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين ادوات السياسة النقدية واثرها على سيولة المصارف عينة الدراسة خلال المدة (2006-2020)

سنقوم في المبحث بتحليل انعكاس ادوات السياسة النقدية (سعر اعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني) وتأثيرها على واقع مؤشرات الاداء المالي المصرفي (السيولة ، الربحية ، كفاية رأس المال) بشكل دقيق، وبهدف الوقوف على نقاط الضعف في عمل المصارف والعمل على معالجتها وتصحيحها من اجل تقديم افضل الخدمات المصرفية، ونقاط القوة وتعزيزها والارتقاء بها الى مستويات افضل، وكما يلي :-

اولاً- انعكاس اداة سعر اعادة الخصم على واقع السيولة في المصارف عينة الدراسة:

ادخلت لجنة بازل ثلاثة اطر جديدة لتنظيم السيولة، حيث ركزت على رؤوس الاموال ذات الجودة العالية (الاسهم العادية)، و يتألف المعيار الجديد للسيولة مما يلي :- (تقرير الاستقرار المالي ، 2017 ، 31)

1- LCR : ويعني نسبة تغطية السيولة والذي يتطلب من المصارف ان تحتفظ بكمية كافية من سالموجودات السائلة عالية الجودة تمكنها من مواجهة الحالات الطارئة لعملية السحوبات في الاجل القصير.

: وتعني نسبة صافي التمويل المستقر، والذي يعد اداة رقابية بنوية في قياس مستوى السيولة. 2-NSFR



وفيما يلي الجدول (7) لهذه النسب المطبقة من قبل البنك المركزي على المصارف التجارية العاملة في العراق بعد عام 2017 :-

جدول (7) تطبيق النسب من قبل المصارف عينة الدراسة

2020	2019	2018	2017	العام
				النسبة
%100	%100	%90	% 80	LCR
%100	%100	%100	%100	NSFR

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، (31، 2017).

يتمتع الجهاز المصرفي في العراق بمناشيب سيولة عالية تفوق المحددة من قبل البنك المركزي، اذ ان امتلاك المصارف بشكل عام والمصارف عينة البحث بشكل خاص لمستوى ملائم من السيولة يبقي التحدي كبيرا امام ادارة المصارف، وذلك لأنها سوف يكون عليها المفاضلة بين السيولة والربحية ، ففي حال انخفاض مناسيب السيولة فان المصارف سوف تتعرض الى مخاطر مالية كبيرة تؤدي الى فشله (Bankruptcy)، وفيما يلي الجدول (8) الذي يبين تأثير ادوات السياسة النقدية على واقع السيولة للمصارف عينة البحث خلال المدة (2006-2020) :-

جدول (8) تأثير ادوات السياسة النقدية على السيولة لدى المصارف عينة البحث للمدة (2006-2020).

السنة	سعر اعادة الخصم %	عمليات السوق المفتوحة نسبة التغير السنوي %	نسبة الاحتياطي النقدي القانوني % (3)	مصرف الاهلي العراقي %	مصرف اشور الدولي %	مصرف الاستثمار العراقي %
2006	16	-----	25	267.958	274.313	108.737
2007	20	- 33.66	75	264.280	207.726	84.498
2008	16.75	53.91	75	167.058	173.789	87.139
2009	8.83	28.87	50	172.820	119.457	77.010
2010	6.25	6.41	45	147.562	220.363	48.379
2011	6	10.02	15	99.074	121.288	62.973
2012	6	21.82	15	62.454	212.326	68.907



65.071	193.568	72.438	15	9.41	6	2013
81.552	177.719	87.019	15	- 0.99	6	2014
104.973	219.148	170.972	15	- 14.20	6	2015
103.172	270.204	174.015	15	- 24.33	4.33	2016
116.120	326.220	150.037	15	25.88	4	2017
107.534	498.354	124.716	15	11.68	4	2018
79.356	346.418	96.449	15	6.56	4	2019
57.886	380.450	85.684	15	5.01	4	2020
83.553	249.422	142.835				المعدل العام (المتوسط)

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية لسنوات (2006- 2020) ومؤشرات المصارف احتسبت من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات المصارف في الحسابات الختامية لسنوات (2006-2020).

نصت المادة (21) فقرة (أولاً) من قانون المصارف العراقية رقم (94) لسنة 2004 على كل مصرف عامل في العراق إن يحتفظ بنسبة سيولة صافية يومية لديه يحددها البنك المركزي العراقي بالعملات كافة بعد تحويلها إلى الدينار العراقي تحتسب النسبة على أساس قسمة (مجموع الموجودات المتداولة / مجموع المطلوبات المتداولة) $\times 100\%$ في المصارف التجارية العراقية على أن لا تقل عن (30%) ، بعد ترجيحها بأوزان الترجيح الخاصة بها على أن يستثنى من هذه الموجودات الاحتياطي الإلزامي المودع لدى البنك المركزي العراقي ، كما تضمنت نفس المادة فقرة (ثانياً) يمكن تسهيل عناصر بسط ومقام النسبة أسبوعياً أو فصلياً دون أن يتعرض المصرف لأي خسائر، على أن تستبعد المبالغ المرهونة رهناً تأمينياً والحسابات المجمدة والمحجوزة لقاء فتح اعتمادات مستندية والفوائد المستحقة وغير المستحقة القبض خلال المدة التي تحتسب بها وفي ما يلي قانون نص السيولة في المصارف العراقية، (الوقائع العراقية : عدد 4172، 2011):-

أ- يتم احتساب نسبة السيولة بحد أدنى يساوي 30 % ويمكن إعادة النظر في النسبة وفقاً لما تسفر عنه دراسة الأوضاع الاقتصادية والنقدية في البلد إذ يتم احتساب النسبة على أساس المتوسط اليومي لأيام العمل الفعلية خلال الشهر بهدف إتاحة قدر من المرونة للمصرف التجاري في إدارة الأموال مع الحفاظ على الحد الأدنى لمتوسط النسبة.

ب- تتضمن عناصر البسط الارصدة السائلة أو التي يتاح تسهيلها في الأجل القصير .

ج- إذا توافر للمصرف موجود سائل وفقاً لطبيعته وتم إقراضه بضمان فإنه يتم استبعاد قيمة الموجود المرهون من عناصر البسط لعدم إمكانية اللجوء إليه لمواجهة السحوبات التي يتعرض لها المصرف من قبل الزبائن.



د- تعد الأرصدة لدى المصارف في الخارج أرصدة سائلة بالكامل وهذا الأمر قد لا يتفق مع واقع مفردات بسط نسبة السيولة لأن جانباً من هذه الأرصدة تتمثل في إيداعات مجمدة في صورة غطاء مثل الاعتمادات المستندية أو خطابات الضمان .

نلاحظ من الجدول (8) ان نسب السيولة المتحققة لدى مصرف اشور الدولي قد بلغ في المتوسط العام له نحو (249%) وهي اعلى من نسب السيولة لدى بقية المصارف (الاهلي والاستثمار العراقي) ، التي بلغت نحو (143% و 84%) على التوالي، بالمقابل لو قارن بين نسب المؤشرات المحتسبة من قبل البنك المركزي البالغة (30%) مع النسب الثلاثة (عينة الدراسة)، فضلاً عن سعر اعادة الخصم ونسبة الاحتياطي التي شهدت اتجاهاً تنازلياً، فقد انخفض سعر اعادة الخصم من (16 – 4%) خلال مدة الدراسة.

كذلك الحال لنسبة الاحتياطي القانوني التي انخفضت من (25 – 15%) ، وهذه السياسة للبنك المركزي تعطي مرونة كبيرة للمصارف التجارية في التوسع في الاستثمارات والتوظيف، الا في بعض السنوات التي كان للبنك المركزي دوراً مهماً في رفع نسب ادواته لمواجهة التضخم المفرط (لوجدنا ان المصارف تمتلك نسبة سيولة عالية تمنحه درعاً ومصدراً ضد الأزمات الناتجة عن السحوبات التي قد يواجهها في المستقبل القريب ، ومن ثم فإن درجة المخاطرة تكون أقل ما يمكن ويستطيع أن يتجنبها عن طريق الأرصدة السائلة المتوافرة لديه وان كانت تؤثر على هدف الربحية للمصارف ، بالإضافة الى ان المصارف لها القدرة على التوسع في منح الائتمان المصرفي في كل الاوقات .

حيث ان البنك المركزي قد طبق في عام 2017 النسب الجديد لقرارات بازل 3، والتي تنص على ان تكون نسبة تغطية السيولة LCR (قيمة الاصول السائلة عالية الجودة مقسومة على صافي التدفقات النقدية الخارجية (30) يوماً اكبر او تساوي 100% ، بالتالي ابتداءً البنك المركزي بنسبة (80%) بشكل تدريجي حتى تصل الى نسبة (100%)، وهذا يعني ان المصارف تكون قادرة على ضمان مواجهة السيولة والايفاء بالالتزامات خلال مدة (30) يوم الامر الذي يمنع وقوع المصارف في مشاكل الاعسار المالي خلال الاجل القصير (تقرير الاستقرار المالي، 2017، 32).

الاستنتاجات:-

- 1- ، لقد بذلت السياسة النقدية في العراق جهوداً كبيرة بهدف دعم الجهاز المصرفي، لكنه مازال يعاني من ضعف وعدم مواكبته لتطور الجهاز المصرفي العالمي
- 2- ان حصول البنك المركزي العراقي على الاستقلالية التامة بموجب قانونه الجديد رقم (56) لسنة 2004، مكنه من تحقيق اهداف عديدة، منها السيطرة على معدلات التضخم وخفضها، والاستقرار النقدي، واستقرار سعر صرف الدينار العراقي اما الدولار الامريكي.
- 3- صدور قانون المصارف العراقية، رقم (94) لسنة 2004، والذي بموجبه تحولت الادوات الرقابية التي يستخدمها البنك المركزي من قوة مقيدة لعمل المصارف، الى الى مراقبة نشاطات المصارف ، والتي تتولى بموجبها العمل على تهيئة المناخ المناسب المصار التجارية واعطاء مساحة كبيرة لعمل القطاع المصرفي والتخلص من القيود التي تحد من تحركاته.



4- ارتفاع نسبة الرصيد النقدي قياسا بالموجودات الاخرى لدى المصارف التجارية عينة الدراسة، والذي يؤشر الى تكس الاموال السائلة غير المدرة للربحية فيها، مما يؤثر على نسب الاداء المالي المختلفة لديها، نتيجة تخوف ادارات المصارف من الدخول في استثمارات غير مضمونة وتتضمن عنصر المخاطرة.

5- انخفاض نسبة التوظيف (الاستثمارات) والقروض الممنوحة الى الافراد والزبائن، في مصرف اشور الدولي، ومصرف الاهلي العراقي، ومصرف الاستثمار العراقي، التي بلغت (12.06%) و (22.6%) و (26.4%) على التوالي، تعد مؤشر غير جيد للمصارف من ناحية حصول المصارف على الارباح العالية جراء استثمار اموالها، بالإضافة الى ذلك فهي دلالة على عدم كفاءة المصارف في تلبية القروض المصرفية لزبائنها.

التوصيات:-

- 1- ضرورة تنفيذ السياسة النقدية بشكل مدروس تلافيا لحدوث الاخطاء عند قيامها بإصدار قوانين وتعليمات تلزم المصارف التجارية بموجبها بتنفيذ سياسة معينة.
- 2- ضرورة قيام البنك المركزي بالاهتمام في تنشيط القطاع المصرفي، وتوسيعه بما يخدم بناء بنية تحتية مصرفية متكاملة تواكب اهم التطورات التي تطرأ على النظام المصرفي العالمي.
- 3- المحافظة على استقلالية البنك المركزي التي اكتسبها بموجب قانونه رقم (56) لسنة 2004 وعدم جعلها عرضة للتأثيرات والضغوط السياسية بصورة مباشرة او غير مباشرة.
- 4- ضرورة تقيد المصارف التجارية بالتعليمات التي تصدرها السلطة النقدية بما يخص الاحتياطات النقدية ومنح الائتمان، وضرورة الاحتفاظ باحتياطات مناسبة لمواجهة الازمات الاقتصادية الطارئة والمفاجئة وسحوبات المودعين.
- 5- على المصارف التجارية اتباع نظام انذار مبكر لأي ازمات اقتصادية، باستخدام ما يتوفر من ارصدة وبيانات، والحفاظ على مستوى مناسب من الاستقرار النقدي.
- 6- ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، وبما يتفق مع تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وضرورة ادخال البرمجيات والتقنيات الحديثة عند رسم وصياغة تلك الاهداف الخاصة بهذه السياسات.
- 7- ضرورة العمل على اجراء المزيد من البحوث والدراسات، حول موضوع السياسة النقدية واثرها على الاداء المالي للمصارف التجارية، للتحقق من مدى تأثير هذه السياسة على الاداء المالي لهذه المصارف، الامر الذي سيساعد على المساعدة في عملية صنع القرار الاقتصادي السليم والمناسب لأجواء الاقتصاد العراقي، مما ينعكس بشكل ايجابي على السياسات الاقتصادية والمالية المستقبلية التي سوف تطبق في الاقتصاد العراقي.

المصادر:-

- 1- ابو رحمة، سيرين سميح، السيولة المصرفية واثرها في العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية – الدراسات العليا، فلسطين، 2009.
- 2- البكري، مصطفى جواد كاظم، اثر المضاعف النقدي في الاقتصاد العراقي، بحث منشور، جامعة بابل، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 9، العدد 39، العراق، 2020.



- 3- البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات (2006-2020).
- 4- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار النقدي، 2017.
- 5- جريدة الوقائع العراقية، العدد 4172، 2011.
- 6- جميل، سنان زهير محمد، و سعيد، سوسن احمد، تقييم اداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية، بحث منشور في كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2007.
- 7- الجنابي، هيل عجمي، النقود والمصارف والنظريات النقدية، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان، 2014.
- 8- حبي، ميساء سعد جواد، دور السياسة النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2013.
- 9- حداد، هذلول، اكرم، مشهور، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2008.
- 10- الدعيمي، عباس كاظم، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 11- الدليمي، د. عوض فاضل إسماعيل، النقود والبنوك، جامعة بغداد، 1990.
- 12- دنوره، نور لؤي، اثر السيولة والربحية على امان المصارف التجارية الخاصة السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 39، العدد 6، 2017.
- 13- الدوري، زكريا، والسامرائي، يسرى، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الطبعة الاولى، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013.
- 14- الزرير، رانيا، اثر حجم المشتقات المالية في السيولة المصرفية، مجلة جامعة البعث، المجلد 43، العدد 24، دمشق، 2021.
- 15- الشيباني، فاضل كريمة كزار، السياسة النقدية واثرها على التضخم في العراق بعد عام 2003، كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعية، مجلة كلية مدينة العلم، المجلد 10، العدد 2، العراق، 2018.
- 16- العبيدي، عمر محمود عكاوي، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة (1980-2007)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2009.
- 17- الفهداوي، مهند سليمان داود سليمان، السياسة النقدية واثرها على سيولة المصارف التجارية في العراق للمدة (2005-2018) رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، العراق، 2020.
- 18- المطيري، حسين محسن توفيق، السيولة المصرفية واثرها في العائد والمخاطرة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 11، العدد 37، الفصل الرابع لسنة 2016.
- 19- المعالي، علي جابر عبد الحسين، و بلاو، حيدر حميد، و عبد، مقداد جاسم، اثر السياسة النقدية في حجم الائتمان المصرفي الزراعي في العراق للمدة (2000-2014)، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، المجلد 8، العدد 1، العراق، 2018.
- 20- Holm, M. B., Paul, P., & Tischbirek, A. (2021). The transmission of monetary policy under the microscope. *Journal of Political Economy*, 129(10), 2861-2904.